

WIPO/ACE/18/16

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 أبريل 2026

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة  
جنيف، 2-4 يونيو 2026

الآليات المرنة كوسيلة لتعزيز سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: تبادل الممارسات من الاتحاد الأوروبي

مساهمة أعدتها السيدة فيرجيني فوسول، رئيسة الفريق، والسيدة ميت كورشولم، مسؤولة السياسات القانونية، والسيد لازلو فاس، مسؤول الشؤون القانونية والسياسات، المفوضية الأوروبية، بروكسل، بلجيكا\*

### ملخص

تتميز سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي بمزيج من الإجراءات التشريعية وغير التشريعية. وتنص التشريعات على المبادئ الأساسية، حيث يُعد التوجيه EC/48/2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أهم تشريع في هذا المجال. وللحفاظ على سياسة مرنة وفعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، يعتمد الاتحاد الأوروبي أيضًا على إجراءات غير تشريعية. ويتيح هذا النهج اتخاذ إجراءات أكثر ديناميكية وموجهة في بعض الأحيان، يمكنها معالجة الاتجاهات الجديدة في انتهاك حقوق الملكية الفكرية بسرعة وكفاءة. وتلخص هذه المساهمة أحدث جهود الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

\* الآراء الواردة في هذا المستند هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.



## أولاً مقدمة

1. لضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (IP) بكفاءة وتوازن وشمولية، اعتمد الاتحاد الأوروبي (EU) عدة تشريعات، ولا سيما التوجيه EC/48/2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية واللائحة (EU) رقم 2013/608 المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية من قبل الجمارك. وعلى الرغم من أن التشريعات الأخرى لا تقتصر على مجال الملكية الفكرية، فإن تشريعات أخرى، مثل اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2065/2022 بشأن قانون الخدمات الرقمية، التي تركز على التصدي للمحتوى غير القانوني المتاح عبر الإنترنت، توفر أدوات إنفاذ إضافية، مما يتيح اتباع نهج شامل داخل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية سواء عبر الإنترنت أو خارجها.
  2. إلى جانب الإجراءات التشريعية، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتوسيع مجموعة أدواته لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية من خلال تدابير قانونية غير ملزمة إضافية. في عام 2024، أصدرت المفوضية الأوروبية التوصية 2024/915 (EU) بشأن تدابير مكافحة التزوير وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية<sup>†</sup>. هذه التوصية هي نتيجة لعملية تشاور واسعة النطاق مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، والتي كشفت عن أهمية الإجراءات غير التشريعية والاستفادة من أفضل الممارسات في مجالات حاسمة، مثل زيادة التعاون وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعزيز استخدام الأوامر القضائية الديناميكية و التدمير السليم بيئياً أو الاتلاف الصديق للبيئة أو الاتلاف المتوافق مع المعايير البيئية. كما أقرت بأهمية تعزيز الوعي بالملكية الفكرية والتدريب وتسهيل تسوية المنازعات. وأخيراً، أكدت على الدور الذي يمكن أن تلعبه التقنيات الجديدة في مكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والسرقة الإلكترونية.
  3. تم مؤخراً اعتماد تدبيرين إضافيين من تدابير القانون غير الملزم لزيادة فعالية مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. أحدهما هو توصية المفوضية 2023/1018 (EU) المؤرخة 4 مايو 2023 بشأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة. وتقوم المفوضية حالياً بتقييم آثار هذه التوصية. والإجراء الآخر هو بيان المفوضية الأوروبية بشأن التجارة الإلكترونية، الذي تم اعتماده في فبراير 2025، والذي يضع التوصية 2024/915 (EU) في سياق جهد أوسع نطاقاً على مستوى الاتحاد الأوروبي لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة على منصات التجارة الإلكترونية، والتي تشمل ليس فقط التزوير بل أيضاً المنتجات غير الآمنة والمخاوف البيئية.
  4. ستركز هذه المساهمة على التدابير الأكثر فعالية الواردة في التوصية 2024/915 (EU) وستسلط الضوء على أفضل الممارسات داخل الاتحاد الأوروبي لمكافحة التزوير.
- ### ثانياً: التدابير المكتملة للإجراءات التشريعية
5. أظهرت مشاورات أصحاب المصلحة التي استندت إليها التوصية 2024/915 (EU) أهمية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما السلطات العامة وأصحاب الحقوق ومقدمي الخدمات الوسيطة، عند وضع أي سياسة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تستند إلى الأدوات الحالية والتشريعات الحالية للاتحاد الأوروبي.
  6. وتحقيقاً لهذا الهدف، تتضمن التوصية 2024/915 (EU) مجموعة من التدابير غير التشريعية التي تهدف إلى تشجيع جميع الأطراف الفاعلة على طول سلسلة القيمة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. على الرغم من أن التوصية 2024/915 (EU) تركز في المقام الأول على سوق الاتحاد الأوروبي، فإن العديد من تدابيرها صالحة بنفس القدر في دول ثالثة، لا سيما في ضوء البعد الدولي لسلاسل التوريد والأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية. يجب أن تتوافق أي تدابير قانونية غير ملزمة وتنفيذها مع قوانين الاتحاد الأوروبي أو القوانين الوطنية المعمول بها ومع مبدأ التناسب، بما في ذلك فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية، والحق في الخصوصية وممارسة الأعمال التجارية، والحق في الانتصاف الفعال.

<sup>†</sup> توصية المفوضية (الاتحاد الأوروبي) 915/2024 المؤرخة 19 مارس 2024 بشأن تدابير مكافحة التزوير وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.



## أ. توصيات موجهة إلى فئات محددة من أصحاب المصلحة

7. يتمتع كل لاعب على طول سلسلة القيمة بموقع فريد، مما يمكنه من اتخاذ إجراءات محددة أو جمع معلومات محددة. على سبيل المثال، يتمتع أصحاب الحقوق بموقع فريد للكشف عن الأنشطة المخالفة، ولا سيما السلع المقلدة، وتحديد وإخطار سلطات الإنفاذ بها. ويمكن للخدمات الوسيطة، مثل خدمات النقل واللوجستيات أو خدمات الدفع، أن تتخذ إجراءات لمنع إساءة استخدام خدماتها من قبل المخالفين. وفي ظل هذه الخلفية، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من التوصيات الموجهة إلى أصحاب مصلحة محددين.

### (أ) مقدمو خدمات النقل واللوجستيات

8. لتسهيل الكشف عن الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، يُشجّع مقدمو خدمات النقل واللوجستيات على أن يذكروا بوضوح في شروطهم وأحكامهم:

(1) الظروف التي يحق لهم فيها فتح الشحنة وتفتيشها لتقييم ما إذا كانت تحتوي على سلع تنتهك حقوق الملكية الفكرية؛

(2) الإجراء المتبع لإبلاغ المستلم أو مالك البضائع بنتيجة هذا التقييم في جميع الظروف، بغض النظر عما إذا تم العثور على أدلة على وجود بضائع تنتهك حقوق الملكية الفكرية؛ و

(3) وسائل الانتصاف والتعويض المتاحة للمستلم أو مالك الشحنة في حالة فتح الشحنات وعدم وجود أدلة على وجود سلع تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

كما يُشجّع مقدمو هذه الخدمات على وضع نظام للتحقق من البيانات المتعلقة بالشحنات بهدف إرسال بيانات موثوقة قبل وصول الشحنة إلى السلطات الجمركية، بناءً على طلبها، وبالتالي المساهمة في تقييم فعال للمخاطر الجمركية ضد الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

### (ب) مقدمو خدمات الدفع

9. لمنع إساءة استخدام خدماتهم في أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية، يُشجّع مقدمو خدمات الدفع على تطبيق الممارسات الجيدة التالية:

(1) أن يذكروا بوضوح في شروطهم وأحكامهم، كأحد أسباب تعليق أو إنهاء عقودهم مع البائعين، أي اكتشاف، بما في ذلك من قبل السلطة المختصة، لاستخدام خدمات الدفع الخاصة بهم في أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية؛

(2) إنشاء آليات إخطار تسمح لأصحاب الحقوق الذين يستخدمون خدمات الدفع الخاصة بهم بالإبلاغ عن أي نشاط ينتهك حقوق الملكية الفكرية؛

(3) حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية التقنية والاقتصادية، إنشاء نظام معلومات يتيح تحديد المشغلين الذين يشاركون في أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية، عبر خدمات الدفع المختلفة، عندما يقوم أحد مقدمي خدمات الدفع بإنهاء خدماته مع هؤلاء المشغلين على أساس أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية؛

(4) تبادل المعلومات مع مقدمي خدمات الدفع الآخرين بشأن الاتجاهات المتعلقة بأنشطة انتهاك حقوق الملكية الفكرية واتخاذ تدابير محددة ضد إساءة الاستخدام المتكررة لخدماتهم، لا سيما عندما تثبت السلطة المختصة أن خدماتهم قد استخدمت في أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

### (ج) مزودي خدمات التواصل الاجتماعي

10. لمنع إساءة استخدام خدماتهم في أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية، يُشجّع مزودي خدمات وسائل التواصل الاجتماعي على تنفيذ الممارسات الجيدة التالية:

(1) دعم أصحاب الحقوق، ولا سيما أصحاب العلامات التجارية، والسلطات المختصة في مكافحة الاستخدام غير القانوني لعلاماتهم التجارية في أسماء حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما في الاتصالات الخاصة أو المجموعات المغلقة، بما في ذلك من خلال تزويد أصحاب العلامات التجارية بحسابات تم التحقق منها؛



(2) وضع أنظمة مناسبة لتحديد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يُزعم أنهم يسيئون استخدام خدماتهم للقيام بأنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تحديدهم؛

(3) وضع سياسات توعي مسؤولي مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي بمخاطر الأنشطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في المراسلات الخاصة أو في المجموعات المغلقة.

#### (د) مزودي أسماء النطاقات

11. يُشجّع سجلات أسماء النطاقات عالية المستوى (TLD) والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل أسماء النطاقات والمقررة في الاتحاد الأوروبي و/أو التي تقدم خدمات في الاتحاد الأوروبي على تنفيذ الممارسات الجيدة التالية:

- (1) النص في شروطهم وأحكامهم على أن اكتشاف أنشطة تنتهك حقوق الملكية الفكرية من قبل السلطة المختصة فيما يتعلق باسم نطاق أو استخدامه قد يؤدي إلى إنهاء التسجيل و/أو تعليق وحذف تفويض اسم النطاق، مما يعني إزالة تفويض اسم النطاق من نظام أسماء النطاقات على أساس غير مؤقت، مما يمنعه من الظهور على الإنترنت، وعادةً ما يكون ذلك كخطوة مصاحبة أو سابقة لإنهاء التسجيل؛
- (2) تزويد المسجلين خلال عملية التسجيل بروابط إلى سجلات الملكية الفكرية ذات الصلة المتاحة للجمهور والبالغة للبحث عبر الإنترنت لتمكينهم من التحقق من اسم النطاق بحثاً عن أي تعارضات محتملة مع حقوق الملكية الفكرية المسجلة، وتشجيع سجلات أسماء النطاقات عالية المستوى (TLD) على تكرار المعلومات الحالية وتعديل الأنظمة.
- (3) توفير إجراءات للتحقق من بيانات تسجيل أسماء النطاقات باستخدام، على سبيل المثال، حلول التعريف الإلكتروني و/أو السجلات المتاحة للجمهور، مثل السجلات المدنية والتجارية، للتحقق من هوية المسجل؛
- (4) اتخاذ تدابير طوعية للكشف عن بيانات التسجيل غير الصحيحة لأسماء النطاقات الحالية ومنح المسجلين فترة زمنية معقولة لتصحيح أو استكمال هذه البيانات، وبعدها يجوز إصدار إشعار بتعليق تفويض اسم النطاق الخاص بهم.

#### ب. تعيين نقطة اتصال واحدة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

12. تتمثل إحدى العقبات الأولى التي تعترض إقامة التعاون بين الأطراف المعنية في عدم وجود جهة اتصال محددة لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والأنشطة التي تنتهك هذه الحقوق. ويحول ذلك دون إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بسرعة ومرونة، كما يؤثر على التعاون بين الأطراف المعنية. ولمعالجة هذه المسألة، تشجع التوصية 2024/915 (EU) السلطات المختصة وأصحاب الحقوق ومقدمي خدمات الوساطة على تعيين نقطة اتصال لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والإشارة إليها بوضوح على مواقعهم الإلكترونية وقنوات الاتصال الأخرى ذات الصلة. كما يتم تشجيعهم على استخدام بوابة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (IPEP) التابعة لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) لمشاركة نقطة الاتصال المعنية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

#### ج. تعزيز إجراءات تسوية المنازعات البديلة

13. توفر إجراءات تسوية المنازعات البديلة (ADR) بديلاً فعالاً من حيث التكلفة وأسرع وأكثر كفاءة للإجراءات القانونية التقليدية، خاصة بالنسبة للنزاعات العابرة للحدود وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذلك، ينبغي توسيع نطاق الوصول إلى إجراءات تسوية المنازعات البديلة لتشمل جميع أنواع نزاعات الملكية الفكرية، بما في ذلك نزاعات أسماء النطاقات. ولهذا الغرض، تشجع التوصية 2024/915 (EU) مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، عند تقديمها للوساطة، ومقدمي خدمات تسوية المنازعات البديلة الآخرين على تقديم خدمات الوساطة للنزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية بخلاف إجراءات التسجيل والاعتراض لجميع أنواع حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المؤشرات الجغرافية.

14. بالإضافة إلى ذلك، يُشجّع سجلات أسماء النطاقات عالية المستوى (TLD) المنشأة في الاتحاد الأوروبي و/أو التي تقدم خدمات في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الخطوات التالية لتوفير إجراءات تسوية المنازعات البديلة (ADR) حيث يمكن الاحتجاج بحقوق الملكية الفكرية من خلال:

- (1) مراعاة الممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال، ولا سيما التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لضمان تجنب التسجيلات المضاربة والتعسفية قدر الإمكان؛
- (2) الامتثال لقواعد إجرائية موحدة تتماشى مع تلك المنصوص عليها في سياسة ICANN الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات.



15. وأخيراً، بعد إجراء تسوية النزاعات البديلة (ADR) التي انتصر فيها صاحب الحقوق، والتي يمكن اعتبارها نهائية أو لا يمكن الطعن فيها، يُشجّع السجل إما على إلغاء اسم النطاق أو نقله إلى الطرف المنتصر بناءً على طلبه.

#### د. تشجيع استخدام الأوامر القضائية الديناميكية

16. تعد الأوامر القضائية الديناميكية أداة مهمة في التعامل مع الطبيعة المتغيرة لانتهاكات الملكية الفكرية، لا سيما في البيئة الإلكترونية. فهي تمكن المحاكم من إصدار أوامر قضائية لا تقتصر على موقع إلكتروني أو نطاق محدد تم تحديده في البداية، بل يمكن أن تمتد أيضًا إلى المواقع الإلكترونية أو النطاقات أو المسارات التقنية الجديدة التي يستخدمها المخالفون لمواصلة نفس النشاط غير القانوني. ويساعد ذلك على منع الحالات التي يعود فيها المخالفون إلى الظهور بسرعة تحت هويات رقمية مختلفة قليلاً بمجرد اتخاذ تدابير الإنفاذ، كما يمكن أصحاب الحقوق من خفض تكاليف الإنفاذ وتجنب الدعاوى القضائية المتكررة. ويشجع الاتحاد الأوروبي دوله الأعضاء على تعزيز استخدام مثل هذه الأوامر القضائية.

#### هـ. تشجيع التدمير السليم بيئيًا للسلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية

17. قد تكون طرق التدمير التقليدية ضارة بالبيئة. وتماشياً مع أجندة الاتحاد الأوروبي لتطوير وتعزيز تدابير بيئية طموحة وشاملة، تشجع التوصية 2024/915 (EU) السلطات المختصة والجهات الاقتصادية على ضمان أن تخضع السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية والتي صدر أمر بإتلافها لعملية تحضير لإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير أو عمليات استرداد أخرى، وألا يتم حرقها أو التخلص منها في مكبات النفايات إلا ك마زأخيراً، عندما تحقق هذه الحلول أفضل النتائج البيئية والصحية للإنسان.

#### واو. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة

18. لمواكبة أساليب التزوير التي تزداد تعقيداً، تشجع التوصية 2024/915 (EU) الجهات الاقتصادية – ولا سيما مقدمي الخدمات الوسيطة وأصحاب الحقوق – على الاستفادة من التقنيات المتطورة. ويشمل ذلك أساليب تحليل البيانات، وأنظمة التعرف الآلي على المحتوى، والتعلم الآلي (بما في ذلك التعلم العميق) للكشف عن السلع المقلدة عبر الإنترنت. ويمكن لهذه التقنيات أن تعزز سرعة ودقة الكشف، وتخفف العبء عن سلطات الإنفاذ، وتعزز التدابير الوقائية.

#### ز. تعزيز الوعي بالملكية الفكرية والتدريب والتثقيف بين أصحاب المصلحة المعنيين

19. كشفت المشاورات عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات موجهة لزيادة الوعي بالآثار السلبية للتزوير، مع التركيز بشكل خاص على زيادة الوعي بالمخاطر الصحية والسلامة المترتبة على شراء المنتجات المقلدة. ولهذه الغاية، تشجع التوصية 2024/915 (EU) الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إدراج المفاهيم الأساسية لحقوق الملكية الفكرية وقيمتها، والاستخدام الأخلاقي للمواد المحمية بحقوق الملكية الفكرية، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية في مناهجها التعليمية الوطنية وفي التدريب المهني، ولا سيما دراسات إدارة الأعمال على مستوى التعليم العالي. كما يتم تشجيعها على تعزيز الإبداع والابتكار وريادة الأعمال والمشاركة الرقمية المسؤولة.

20. بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في الكتب المدرسية ونشر مواد تدريبية حول حقوق الملكية الفكرية إلى مؤسسات تدريب المعلمين ذات الصلة، باستخدام المواد التعليمية والتدريبية التي تم إنتاجها وجمعها من خلال مشروع Ideas Powered @ School الذي يديره المكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO). وينبغي أن تتضمن هذه المواد أدلة على المخاطر الصحية والسلامة التي تشكلها المنتجات المقلدة.

21. وأخيراً، يتم تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تضمين محتوى مصمم خصيصاً بشأن حماية الملكية الفكرية وإنفاذها في المناهج التدريبية الوطنية الإلزامية للسلطات المختصة، بما في ذلك الشرطة ودوائر الجمارك ودوائر النيابة العامة، وفي المناهج التدريبية الوطنية المصممة لسلطات مراقبة السوق وسلطات حرس الحدود والسواحل. ويتم تشجيع السلطات المختصة، بما في ذلك سلطات مراقبة السوق وسلطات حرس الحدود والسواحل، على تشجيع مشاركة موظفيها في دورات تدريبية منتظمة بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتبادل المواد التدريبية مع موظفيها.

#### ثالثاً الخلاصة

22. يستند نهج الاتحاد الأوروبي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية إلى مزيج من التدابير التشريعية وغير التشريعية. توفر التشريعات لأصحاب الحقوق بيئة قانونية واضحة ويمكن التنبؤ بها، بينما تبني المبادرات غير التشريعية على هذا الأساس لمعالجة الاتجاهات الجديدة والناشئة. يتيح هذا النهج المتوازن الاستجابة بفعالية للطبيعة العابرة للحدود والمتغيرة لأنشطة انتهاك حقوق الملكية الفكرية. ولا يزال التنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين ضرورياً لمواجهة هذه التحديات وضمان أن تظل جهود الإنفاذ متسقة ومتناسبة وفعالة عبر الدول. كما يمكن أن يمهد تطوير نهج القانون غير الملزم الطريق لتكييف التشريعات الحالية من خلال اختبار تأثير تدابير



القانون غير الملزم وتحويلها إلى تدابير تشريعية، إذا ثبتت فعاليتها. ومن هذا المنطلق، ستواصل المفوضية الأوروبية، بالتعاون مع المكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أعمال التنفيذ والرصد، وستضمن مراجعة التوصية (EU) 2024/915 لمكافحة التزوير في عام 2027، وستضمن كذلك مستوى عالٍ من الحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

[نهاية المساهمة]